بحث بعنوان

المناطق العشوائيه فى مصر وعلاقتها بالتنميه

برامج تنمية المجتمعات العشوائية

أعداد الدكتور

حسام وجية شاهين شاهين شرف

المعهد العالي للخدمة الأجتماعية بالمنصورة

2021/2022م

مقدمه:.

تعد ظاهرة النمو العشوائي للتجمعات السكنية ظاهرة عالمية تتميز بها غالبية مدن العالم الثالث ، وهي وإن بدت في ظاهرها مشكله عمرانية الا انها لا يمكن فصلها عن الظروف الاقتصادية والاجتماعية المجتمع ما فهى تعبير مباشر عن هذه الظروف ومن ثم فإن معالجتها كمشكله يجب ان يكون من خلال نظرة شمولية فاحصه ومدركة لمدى التشابك الذي تتم به هذه العلاقات [1].

وتعاني الكثير من الدول النامية ومن بينها مصر انتشار هذه المجتمعات العشوائية والتي باتت تهدد بكارثه إذا استمر الحال كما هو عليه حيث أن المناطق العشوائيه ليست ظاهره عرضية مؤقته يمكن أن تزول بسهوله بل صارت جزء من التكوين العمراني للمدينه إن مشكلة العشوائيات أصبحت كلمة غير معبره عن الواقع الملموس سواء في الدول المتقدمه أو الدول النامية حيث أن الأمر تخطى هذا التعبير ليصل إلى حد الظاهر والتي ينجم عنها الكثير من المشكلات منها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية مما يشكل عائق قوى أمام الجهود التمويه التي تقوم بها أي دوله وبشكل خاص في مصر حيث أن تعدد وكثره المشكلات التي تمس القطاعات الحيوية للبلد يعتبر بمثابة الجدار العازل للاستفادة من المشروعات التنموية والتي بالضرورة تحتاج إلى مضاعفة الجهود ورسم السياسات والخطط التنموية الشاملة بالاعتماد على القطاع الحكومي(2) والأهلي لتنفيذ هذه المشروعات ومحاولة مواجهة هذه الظاهرة على أمل القضاء عليها . لا وسوف تتناول الباحث في هذا الموضوع قضية العشوائيات كأحد معوقات التنمية من خلال توضيح ماهية العشوائيات وما هو السياق التاريخي والاجتماعي بها واهم المشكلات والاثار المترتبة عليها ودورها كمعوق للتنمية في مصر ودور الدولة في المناطق العشوائيه .

أولا : نبذه تاريخية عن العشوائيات

هناك فترات كان يحدث فيها خلل اجتماعي نتيجة استغلال الطبقة العليا للفقراء والكادحين فيحدث نوع من الاضطرابات وشكل من أشكال الثوره مثلما حدث في نهاية عصر الدوله الحديثة نتيجة خلل أو عدم قيام الدوله بواجباتها فحدتث سرقات تعارف باسم " سرقات المقابر" إذا أن المصري قدر السلطة الحاكمة طالما تعمل لصالحه ومخلصة له (1) .

ويعد لكل مدينة صنيع تاريخا طيبا خاصا وطريقة تكونت من خلالها أحياؤها العشوائيه غير أن الطريقه الأغلب شيوعا لتكوين العشوائيات هي ما يعرف (بالغزو المفاجئ) ويتم ذلك عن طريق اختيار مسبق لمنطقة تقع وسط الأراضى الحكومية تركت خالية ومن ثم بد الغزو بالطبع أثناء الليل تفاديا للتعرض لمقاومة القوى الرسمية أثناء النهار، وحيث أن السر ظل محتفظا به حتى اللحظة الأخيره ، فإن سكان الأحياء المجاوره كانوا يفاجئون في الصباح المبكر بمئات من الأشخاص يقيمون على أرض كانت خاليه في الأمس(2). وبدأت العشوائيات نتيجة لتدني المستوى الاقتصادي لساكنيها مما لا يمكنهم من دفع الإيجارات السائده فيها قبل الخمسينيات والستينات من ذلك القرن، وكان عددها في ذلك الوقت قليل جدا وبعيدا عن العمران فيما سمى بعزب الصفيح وأكشاك الصاديين الإ أنها زادت وانتشرت بعد ذلك بسبب ازمة الإسكان الطاحنه مما جعل قاطنيها لا ينتمون إلى الفئات المعدمه والفقيره فقط بل تعداهم لبعض صغار الموظفين الذين لا تتحمل إمكانياتهم السكن في المدينه(3).

ثانياً: بعض العوامل القويه التي ساعدت على نمو وانتشار الإسكان العشوائى يمكن أن نلخصها فيما يلى :-

- عدم أستعداد المدن لأستقبال كل هذة الأعداد الوافدة من الريف.
- النقص في عدد الوحدات السكنيه وزيادة الطلب عليها نتيجة الهجرة السريعه من الريف إلى المدينه
- أصبحت المدن الرئيسيه شديدة الجذب نتيجه تمركز الخدمات وفى المقابل أصبحت المدن الريفيه شديدة الطرد نتيجه ندرة الخدمات والأمكانيات بها
- أرتفاع اسعار الأراضى والشقق السكنيه في المناطق الرسمية والتي تتمتع بالمرافق العامه (مياه نقيه – صرف صحى – كهرباء – شوارع مناسبه)
- ضعف الأستثمارات الحكوميه والقطاع الخاص في مجال الأسكان المنخفض التكاليف
- التهاون مع منتهكى القوانين ومغتصبى الأراضى من قبل الجهات الرسميه نتيجه لعدم توافر بدائل أخرى مناسبه. فأصبحت هذة المناطق تفرض أمر واقع وشكلت جماعات ضغط أجبرت الحكومات على مد المرافق اليها(4).

ومن العوامل الأخرى التي أدت إلى أنشار المناطق العشوائية (1)

- ارتفاع الكثافة السكانية بمعدل رهيب.
- عدم توزيع السكان توزيعاً عادلاً.
- محاولة الأهالي توفير السكن أعتماداً على أنفسهم .
- فشل تعاوينات الإسكان في تخفيف حدة أزمة الإسكان .
- أرتفاع أسعار السكن أقل من المتوسط دون مبرر.
- إن نسبة استيعاب المدن الجديدة للسكان ما تزال محدودة.
- إنتشار الصناعة خارج النطاق العمراني وعدم توافر المساكن المناسبة للعمال.

المناطق العشوائية (تعريفها- أنماطها) :

غالبا ما تكون العشوائية نسقة سكنية واجتماعية أقيم على غير نظام على أطراف مجتمع المدينة أو على الطريق الرئيسية المؤدية إليها، وتقوم تلك المجتمعات على أساس القرابة والعرف، ومراعاة التقاليد الاجتماعية المتفق عليها والمكتسبة من الطبقات الدنيا كما تقوم على مخالفة القوانين المتعلقة بتقسيم الأرض، والبناء على الأراضى الزراعية دون الرجوع إلى السلطات المحلية(3).

النمط الأول أكثر شيوعا إذ تتلاصق المباني ويقل عدد الطوابق رب السلالم وتضيق المباني وتفتقر إلى شروط المسكن الصحي،. كما تصبح موردا رئيسيا لكثير من الأمراض الاجتماعية الناتجة عن التكدس والازدحام.

ومن ثم فالمناطق العشوائية هي "أي تجمع سكني أنشئ دون تخطيط، وغير مزود بالخدمات وأقيم بالجهود الذاتية على وجه خاص، وفي غفلة من السلطات الرسمية لتصير مأوى من لا مأوى لهم" بمعنى أنها أقيمت في غيبة من القانون أو بخرق القانون والاعتداء على أراضي الدولة وهذا معناه أن السكان لا يمكنهم الحصول على تراخيص بناء(4)، ومن ثم فهي غير مؤهلة نهائية لوجود وسائل البنية التحتية بما في ذلك الطريق المعبدة والصرف الصحي وخدمة جمع القمامة وغيرها).. (1)

وهناك بعض التحفظات ينبغي وضعها في الاعتبار عند وضع أن تعريف للمناطق العشوائية، فاستخدام كلمة العشوائية يعبر عن غياب مخططة عمرانية منذ نشأتها التخطيط والتنظيم والشرعية، بمعنى أنها مناطق تنشأ من خلال الجهود الفردية الذاتية دون تخطيط فردي أو جماعي، وفي غياب التخطيط العمراني للدولة أو المجتمع المحلي، وارتفاع درجة التشويه والعجز الواضح في الخدمات. أما غياب الشرعية فيعني انتهاك القانون وتعدى مجموعة من الناس على مناطق تقع في إطار ملكية الدولة، وتفيد معيار الشرعية هذا في التمييز بين نوعين

مختلفين من الأحياء، هما الأحياء الشعبية القديمة والمناطق العشوائية ويرجع الاختلاف بينهما في المحل الأول إلى أن الأحياء الشعبية القديمة نشأت وتطورت داخل إطار التنظيم والتخطيط الرسمي للدولة، في حين نشأت المناطق العشوائية بعيدة عن ذلك التخطيط. ولذلك تعيش المناطق الشعبية في ظل إطار قانونى تفتقد إليه المناطق العشوائية، كما أن أغلب المناطق الشعبية نشأت في وسط المدن التضم صناعات حرفية أصلية(2).

وفي ضوء العرض السابق يمكن أن تعرف المناطق العشوائيات إجرائية من وجهة نظر الباحث بأنها:

مناطق يتم إنشاء المباني فيها بدون ترخيص. تتكون من سكان وفدوا إليها من مناطق مختلفة، ولا توجد بينهم غالبا روابط وعلاقات اجتماعية تنشأ هذه المناطق في غياب السلطة المحلية، دون تخطيط عمرانى مسبق وبلا مرافق أو خدمات.

يترتب على هذا النمو العشوائي مشكلات بيئية مثل التلوث والازدحام والأمية وتفشي الجهل والمرض وتدنى القيم الاجتماعية والأخلاق السيئة وغير ذلك

ثانياً :- الاثار المترتبة على ظهور ونمو العشوائيات :

تعد مشكله العشوائيات من المشكلات التي استفحلت في مصر ، حيث أكد تعداد ٢٠٠٩ أن هناك حوالي 15 .5 مليون مواطن يسكنون المناطق العشوائية ، أي نحو ٢٥ % من جمله سكان المجتمع المصري ، ومنهم حوالى 8 ملايين فرد يسكنون عشوائيات القاهرة ، حيث تعد محافظة القاهرة من أكثر المحافظات التي تنشر بها العشوائيات إذا يوجد بها حوالي ٨١ منطقة عشوائية ، منها 68 منطقة قابلة للتحسن و ١٣ منطقة تحتاج إلى الإزالة. وتمثل العشوائيات مشكلة مزمنة ومركبة في مصر، على المستويات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والفكرية ، حيث أنها تتسبب في نشأة مجتمعات غير متحضرة، تسودها سلوكيات اجتماعية مريضة وخطيرة تهدد استقرار نمط الاسرة الممتدة والمجتمع بأسرة ، كما أن العشوائيات تنهض على اساس مهن هامشية وعارضة وغير مشروعة ومنها الاتجار في المخدرات والاطفال، وخدمة البيوت من جانب السيدات وبناتهن ، كما تمثل العشوائيات مصدرا مهما لتوريد البلطجية ومرتعا للجريمة وعدم الاستقرار السياسي[3] .

الاثار الاجتماعية والديموجرافية:-

عندما نتحدث عن عملية انتقال سكاني من منطقة إلى أخرى سواء كانت طواعية أو قصرية يجب أن يتبادر إلى أذهاننا بان نسقا من العادات والقيم والتقاليد والمعارف واللهجات تصاحب هذه الحركة السكانية وتلازمها على الدوام فهي جزء لا يتجزأ منها مما يساعد على حدوث فجوة ثقافية وقيمية بين سكان المنطقة الواحدة ، كما تعاني هذه المناطق من مشكلات المياة والصرف الصحي والكهرباء وتعتبر المواصلات في بعض الأحيان وعدم كفاية المراكز الصحية الأمر الذي نعوزة إلى الضغط السكاني الهائل على الخدمات مما قلل من كفاءه وصولها (1).

الاثار الاقتصادية :-

مهما تكن طبيعه الاسباب الظاهرة أو الكامنة التي أدات إلى اتخاذ قرار الهجرة وكل هذه الاسباب ترتبط بجملة من الآمال والتطلعات السائدة نحو تحقيق مكاسب مادية ومعنوية على المستوى الفردي من الجائز أن تتحقق في المجتمع الجديد كليا أو جزئيا وقد تتبخر

فنتيجة لتبوير الأراضي الزراعية والبناء عليها أصبحت مصر تستورد بعض السلع الغذائية الأساسية . كما أدات ظاهرة الاعتداء على أملاك الدولة إلى عرقلة مشروعات الاستصلاح التي تستهدف زيادة الرقعة الزراعية وإلى تقليل الكفاءة الإنتاجية في المناطق الحضرية . وأدى ذلك إلى انخفاض نصيب الفرد من الخدمات في المناطق الحضرية من مواصلات وكهرباء ومياه نقية وتعليم .

الآثار الادارية :

الاشك أن المشكلات الناجمة عن التحضر العشوائي لها انعكاساتها الادارية بجانب انعكاستها الاجتماعية والاقتصادية ، وذلك أن إدارة التنمية الحضرية تتطلب منظمات وعمليات إدارية على درجة عالية من الكفاءة لكي تتمكن من مجابهة المشاكل الملحه الناجمة عن التحضر العشوائي والمناطق أو الأقاليم الحضرية ، حيث أن غياب مثل هذه المنظمات والعمليات أو استمرار النظرة التقليدية فيما هو قائم منها يعد معوقا كبيرا وخطيرا يهدد استراتيجيات وسياسيات التحضر العشوائي لمدنها . ذلك أن نمو وتضخم المدن عن كل الحدود المعقولة تنجم عنه في كثير من الأحوال مشكلات إدارية تشكل أعباء ضخمة سواء السلطة المحلية التي تدير وتحكم المدينه أو على الحكومة المركزية التي يتعين عليها التصدي لمعالجتها لأهمية المدن وحساسية وضعها بالنسبة للدولة ككل ومن هذه المشكلات :

وكانت أحداث الإرهاب وتداعياتها القاسية والمفاجئة سببا مباشر لتحريك أجهزة الدولة المواجهة العشوائيات بعد أن ثبت مدى خطورة هذه المناطق المهملة ، وايضا العنف الإجرامي . لقد بات الحديث عن المناطق العشوائية مألوفا كمصدر للعديد من أعمال وصور العنف المختلفة ولا سيما الموجة ضد الدولة والاستقرار الاجتماعي بوجة عام ، بل وذلك العنف المأجور الذي تمارسة جماعات محلية مناهضة أو حتى قوى خارجية ذات أهداف معادية [2]

خامساً: برامج التخطيط الاجتماعي للنهوض بالعشوائيات:

التخطيط هو الطريقة التي تنظم عملية نقل المجتمع من حال إلى حال أفضل منه وهو بهذا المعنى أسلوب عمل لتحقيق غاية بأقصر وقت وأوفر جهد وأقل كلفة، والتخطيط يقوم على عنصرين أساسيين هما التنبؤ بالمستقبل والاستعداد لمواجهته عبر خطة تهدف إلى تحقيق أهداف المجتمع في ميدان وظيفي معين لمنطقة جغرافية ما في مدى زمني محدد فيتم تحويل هذه الخطة إلى برامج أو مشروعات مختلفة في فترة زمنية محددة [4]، دراسة أراضي الجمهورية وعلاقاتها مع الجوار ويساعد في توفير المرافق والبنية الأساسية للمجتمع من خلال تقدير الاحتياجات العامة وتقدير الموزانة والتنفيذ المرحلي للتنمية، وتوزيع أراضي الدولة إلى أقاليم بحيث يختلف كل إقليم عن الآخر بثرواته البشرية أو الطبيعية من خلال استقراء المعلومات عن الأقاليم والكشف عما تحويه.

فالتخطيط هو طريقة عمل وأسلوب أداء يتم فيها ترجمة التوجهات التنموية المنشودة إلى مخططات عمرانية وبرامج اجتماعية واقتصادية مختلفة. و تمثل البعد المكاني للتنمية الشاملة مع ضمان التكامل بين المستويات المختلفة للتنمية ، **حيث يسهم التخطيط العمراني على المستوى الوطني كما يلي:**

أما التخطيط العمراني على مستوى الإقليم يتم من خلال تنظيم استراتيجية عمل لممارسة مهام التخطيط الإقليمي التي تمكننا من خلق استغلالا" أمثل للموارد المتاحة وعدالة توزيع الموارد من خلال تقدير احتياجات التنمية وتحديد نقطة البدء في تحديد الأولويات وإعداد البرامج التي توفر معايير على أساس مبسط لتقسيم الأراضي اللازمة للخدمات العامة الاجتماعية والاقتصادية المطلوبة لتحقيق أهداف التخطيط الشاملة الموضوعة للتنمية، هذا بالإضافة لمعايير تحدد نوعية الخدمات ومواقعها الملائمة على مستوى التجمعات السكانية باختلاف أحجامها(1).

سادساً: أسس تمكين العشوائيات في الخدمة الاجتماعية:

وتتمثل أسس تمكين المناطق العشوائية في الخدمة الاجتماعية في النقاط التالي:

1) القدرة علي صياغة وتحقيق الأهداف المجتمعية صياغة دقيقة.
2) ادراك الأفراد بالمجتمعات العشوائية بمشكلات مجتمعاتهم.
3) استخدام استراتيجية التفاوض والتعاون التي تؤهل المجتمعات العشوائية من تحقيق التنمية المستدامة.
4) تعزيز ثقافة اللامركزية بالمجتمعات العشوائية.

العمل علي استقلال المنظمات المحلية وتفعيل استراتيجيات المساعدة الذاتية بما يؤهل تلك المجتمعات من النهوض وتحقيق التقدم والاستقرار .(2)

مجالات ممارسة تمكين العشوائيات في الخدمة الاجتماعية:

تتمثل مجالات ممارسة تمكين العشوائيات في الخدمة الاجتماعية في ما يلي:

1) الاندماج والمشاركة:

توفر المشاركة المجتمعية أثناء تنفيذ التنمية الحضرية مقدرة فعالة وكبيرة للفقراء للتأثير علي متخذي القرارات وصناعي السياسات، حتي أن مصطلح تعظيم قيمة المشاركة المجتمعية قد راج بكثرة في أدبيات التنمية في الولايات المتحدة الأمريكية خلال عقد الستينات من القرن العشرين ما يعكس اهتماما كبيرا من متخذ القرار وصانعي السياسات والميديا بالمفهوم خلال تلك الفترة.

وفي سياق ذلك نجد انه كلما وعت الدولة أهمية المشاركة المحلية في خطط وبرامج التنمية كلما جاءت هذه الأخيرة معبرة بصدق عن حقيقة الوضع التنموي المأمول للدولة والسكان علي السواء، وتري الكثير من الدراسات أن تحقيق آو ترسيخ قيمة المشاركة رهن بمقدرة الدولة علي

تعديل أو تغيير الاتجاهات السياسية والاجتماعية السائدة بالمجتمع حيال هذه الجزئية كما ترتهن أيضا بقدرة الدولة ذاتها علي تقبل فكرة الشراكة في الحكم وصياغة وتنفيذ السياسات [3] .

٢) المساءلة:

ينظر للمساءلة علي أنها هي جهد منظم لوضع معايير الأداء لمكونات وعمليات النظم الفرعية والمخرجات الفعلية في بؤرة استبصار المسئول للوصول البيانات التغذية الراجعة لمعرفة سبل الإنجاز ومتابعة السبل للتأكد من فاعلية الأداء واتخاذ الإجراء اللازم لضمان توظيف مدخلات النظام وعملياته لتفعيلها بأقصى حد ممكن ضمن الأهداف والغايات المرسومة.

وتعرف المساءلة "بأنها تقديرا لما يتم إنفاقه على مشروعات التنمية، حيث لابد أن يكون العائد الاجتماعي من المشروع التنموي أكبر من التكاليف المنفقة. وهي كذلك تقييم العائد الاجتماعي والاقتصادي لكل خدمة أو مشروع في مقابل تكاليفه **وذلك في ضوء المعادلة التالية**:

- إجمالي العائد الاجتماعي والاقتصادي
- إجمالي التكاليف المباشرة وغير المباشرة(1)

وتتضمن مساءلة الجهات المسئولة عن برامج ومشروعات التنمية بالمجتمعات العشوائية على ما يلي:

أ- يوفر المعطيات والمعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات الملائمة، والمتمثلة في الاستخدام الأفضل للعنصر البشري.

ب- تقديم المعلومات الكمية للكلفة والقيمة الخاصة بالاستثمار في الموارد البشرية.

ج- تحفيز الإدارة على الاهتمام بمفهوم رأس المال البشري عند اتخاذ القرارات الخاصة بالموارد البشرية.

د- تحديد أثر المساءلة الموارد البشرية على سلوكية العنصر البشري.

ه- يفيد المساءلة في عمليات التخطيط لتنمية الموارد البشرية.

و- تساعد مساءلة الموارد البشرية المؤسسة على القيام بمسؤولياتها الاجتماعية، وذلك بالربط بين تحقيق الأهداف التنموية والأهداف الإنتاجية.

ز- تساهم مساءلة الموارد البشرية في قياس وتقييم كفاءة وفعالية الخدمات المقدمة العنصر البشري.

ح- تستهدف تحديد الفئات المستحقة لتقديم الخدمات(2)

٣) بناء القدرات التنظيمية المحلية:

تشير عملية بناء القدرات كاتجاه للتنمية إلى تحمل كل من السيدات والرجال بالمجتمعات العشوائية المسئوليات والمشاركة بخبراتهم في وضع حقوقهم الأساسية ويعتبر ذلك بمثابة أداه أساسية لتقوية قدراتهم ورفع معاناة قد تواجههم (3).

وتفعيل القدرات التنظيمية كاتجاه للتنمية مفهوم عملياته متعددة الأبعاد نحو إحداث التغيير وهو مفهوم يدعم عمل المنظمات لتحقيق العدالة الاجتماعية فضلا عن ذلك توجد قدرات كثيرة ضرورية للمنظمات تسهم في تدعيم الجوانب التنظيمية والاجتماعية والسياسية والثقافية والمادية والتنفيذية[4]، **وتتحدد مستويات عملية بناء القدرات التنظيمية في:**

تتميز عملية بناء القدرات بالشمولية فهي تندرج من خلال عدة مستويات لتشمل جميع الفئات المشاركة في أي مشروع يحتوي علي مراحل مختلفه **وتتمثل هذه المستويات فيما يلي:**

1-المستوي الأول: يشمل بناء الفكر لصناع القرار.

2-المستوي الثاني: يشمل بناء قدرات القائمين علي وضع خطط وبرامج التنمية من حيث التصميم لسهولة المتابعة والتقويم.

3-المستوي الثالث: بناء القدرات علي مستوي العمليات الإدارية ويستخدم مع القائمين علي تنفيذ برامج التنمية وهذا المستوي يدخل ضمن نظام بناء القدرات للسلطة المختلفة.

1- **المستوي الرابع:** يهتم ببناء القدرات في جميع الفئات المشاركة في عملية التنمية المتاحة. مثل "المنظمات غير الحكومية حيث تستلزم المشاركة كفاءات بشرية وقدرات تنظيمية تؤهل الفئات لأن تشارك في جميع السياسات وتغيرها[1]

2- وهناك وجهة نظر اخري تري أن هناك مجموعة من الأسس والمعايير لعملية لتمكين العشوائيات تتلخص في:

ثامناً: أهمية تمكين العشوائيات والأدوات المستخدمة في تمكين المواطنين:-

يعد عام ٢٠٠٧ عام التحول الديموغرافي العالمي، حيث شهد هذا العام تزايده هائلا في المجتمعات العشوائية حيث بلغ عدد سكان هذه المناطق إلي بليون ونصف شخص يحيون حياة تعيسة في المناطق العشوائية، أي أن أكثر من ١/ 6 سكان العالم يقنطون بالمناطق العشوائية تلك المجتمعات التي ينقصها خدمات البنية التحتية الأساسية والعيش في كرامة وأمان (رافياليون وشين ٢٠٠٧).

الأدوات المستخدمة في تمكين المواطنين من المشاركة في التنمية:-

تتعدد الأدوات التي يستخدمها المنظم الاجتماعي أثناء عمله وتفاعله مع أفراد المجتمع **ويمكن تحديد بعض هذه الأدوات في ما يلي:**

1) **تكنيك البحوث المكتبية القائمة على الملفات والوثائق والتقارير** Archival Studies Taconic

حيث يقصد بالوثائق " أي مواد مكتوبة يمكن أن تستخدم كمصدر للمعلومات عن المجتمعات المراد تنميتها وعلي الرغم من أن المادة المكتوبة توجد في التجارب والمسوح والدراسات التي تستخدم الملاحظة بدرجة أو باخري إلا أن هذه المادة المكتوبة تتضمن أيضا الإحصاءات والمسرح المختصرة التي يقوم بها المخططون الاجتماعيون.

٢) تكنيك الملاحظة المنظمة المقصودة:

وهي التي يتعمد إجرائها المخطط الاجتماعي وذلك بغية دراسة المجتمعات والتخطيط للمواجهة المشكلات التي تواجهها، ومن ثم تتميز هذه الملاحظة بوضوح الغاية التي تسعي إليها ويشترط فيها أن يكون نصيب العقل علي التدخل كبيرا بهدف إدراك العلاقات بين الظواهر المختلفة وتفسير أسبابها وإيجاد الصلات التي تربطها بعضها البعض ، ويعني ذلك وجود حالة من التأهب العقلي نتيجة توافر الانتباه والإدراك حتي يتمكن المخطط الاجتماعي من استنباط الفروض العملية المرتبطة بهذه الوقائع.

٣) تكنيك مقاييس التدرج في الإنفاق:

حيث يتم مقارنة الإنفاق السنوي من عام لأخر ومعايير التقييم عادة تتصل بقضية الالتزام بالمتطلبات الفنية للمهن الداخلية في البرنامج وعادة ما تتناول هذه المعايير نوعية الممارسة ،وغالبا ما نجد أن الإحصاءات التي تستخدم في متابعة البرامج المكونة من بيانات المخرجات هذه وأكثر المعايير شيوعا هو درجة البرنامج التنموي وأهدافه.

4) تكنيك الملاحظة البسيطة غير المقصودة:

وهي التي لا تهدف الي الكشف عن حقيقة أو غاية واضحة ويكون تدخل العقل فيها بسيطا ومن ثم فان مساهمتها في إدراك وفهم طبيعة المجتمعات محدودة)[1].

٥) تدخلات الشبكات الاجتماعية:

وهو توجه نحو بناء شبكة عمل اجتماعية وأسلوب تفاعلها يتم بشكل وظيفي وتعمل تدخلات الشبكات الاجتماعية علي تنشيط مقدمي المساعدة وتسهيل التفاعل بين أعضائها وإكسابهم مهارات التواصل والتفاعل الجيد بما يسهم في تحقيق اكبر فاعلية للخدمات المقدمة للمواطنين[2].

6) تكنيك مقاييس الاحتياجات المطلوب إشباعها:

يهدف التخطيط الاجتماعي الي تقديم الخدمات للمواطنين حسب احتياجاتهم وقدراتهم من ناحية وبما يتفق وظروف المجتمع الذي يعيشون فيه من ناحية أخري ،لذا ينبغي قبل تقديم أي نوع من الخدمات البدء بالبحوث التي تهدف إلي قياس الاحتياجات المطلوب إشباعها قياسا دقيقا وهذا القياس ينبغي أن يتوافر فيه الجانبان الكمي والكيفي في أن واحد[3].

عاشراً: معوقات تمكين العشوائيات:.

تتمثل الاسباب التي ادت الي غياب مشاركة المواطنين وضعف فاعليتها والتصدي لكل ما يصادف المشاركة من معوقات **نوجزها فيما يلي:**

- **المعوق الأول :** ضعف الموارد المالية للوحدات المحلية: مما يترك آثارا ضارة علي المشاركة، حيث يضعف التأييد الشعبي للسلطة

المحلية نتيجة تقصيرها في الوفاء بالواجبات والمسئوليات الملقاه علي عاتقها، وفي نفس الوقت فسوف ينمو دور الجهات المركزية بتغطية العجز في نفقات السلطات المحلية ويفقد المواطنين ثقتهم في الادارة وينخفض حجم مشاركة المواطنين.

- **المعوق الثاني:** عدم وضوح القوانين وتكرارها وتضاربها وعدم استقرارها: مما يؤدي الي نوع من التشتت لدي المواطنين فتنعدم الرؤية لديهم فيما يختص بالمجلات التي يشاركون فيها والمدي المطلوب منهم في المشاركة، وحدود المشاركة المتاحة أمامهم، واي القرارات التي يمكن التأثير فيها عن طريق المشاركة، ذلك كله يحد من مشاركة المواطنين ويفقدها فاعليتها .
- **المعوق الثالث:** قصور دور العلاقات العامة لاجهزة الادارة المحلية: وينعكس ذلك علي المواطنين فيعزفون خاصة في المجتمعات الريفية في البلدان النامية عن المشاركة نتيجة عدم توافر الوعي والالمام الكافي بحقهم في المشاركة . المعوق الرابع: جهود الادارة وهيمنة البيروقراطية: النظام الاداري الكفء هو الذي يتفاعل مع البيئة المحيطة به دون تسلط وتعقيد، ومما لاشك فيه انه نظرا لما يعانيه المواطنين من صعوبات في التعامل مع الأجهزة البيروقراطية التي تتسم بالجمود تتولد لديهم صفات السلبية والتواكل وعدم التعاون والعزوف عن المشاركة.
- **المعوق الخامس :** مجافاة مبدأ الديمقراطية[1]

أما عن دور الخدمة الاجتماعية فيتمثل في:

أ) الدور الوقائي:

المتمثل في دور الأخصائي الاجتماعي مع الجمعيات الأهلية والمساجد والكنائس في عمل ندوات في جلسات توعية للشعب بأخطار المناطق العشوائية وخطر استنزاف هذه المناطق الموارد مصر، وفتح قنوات اتصال مع الجمعيات الأهلية والمواطنين في وضع خطة مشتركة للإسكان ولتحديد مناطق يسمح بتعميرها بعيدا عن الماطق الزراعية والمناطق التي تؤول للسقوط مثل منطقة الدويقة.

ب) الدور الانمائي والمتمثل في:

المحور الثاني الذي يعمل من خلاله المنظم الاجتماعي هو الضغط على التشريع والمنظم له من خلال بناء القوة والمجتمع المدنى ومن خلال هذا التشريع يضمن للمواطن أن يمتلك أراضي تصلح للبناء والتعمير مثل مشروع ابني بيتك أو المحافظات الجديدة ويتم طرح هذه المشاريع من قبل المحافظة بشكل عادل بحيث يستطيع كل مواطن أن يكون له حق في بناء منزل داخل مخطط إسكاني له كل المرافق من أول ساعة دون اللجوء إلى العشوائيات والدخول في منازعات مع الدولة واستنزاف لمواردها.

ومن هنا فإن مشكلة العشوائيات هي مشكلة جدلية ويعتبر هذا الرأي من الآراء التي بالرغم من شدتها إلا أنه رأى حازم قد يؤدي تطبيقه أو الأخذ به في الاعتبار إلى الحفاظ على موارد الدولة ووجود سكن شرعى يتوفر فيه أساسيات الحياة

وهو ما يتفق ايضا مع اراء الدرسات السابقة واراء بعض الحكماء مثل جمعية التنمية الاسلاميم بأدارة الممثل المشهور محمد صبحي والذي من خلال هذه الجمعية يعمل على جمع التبرعات والاعانات من اجل عملية انتقاء للمناطق العشوائية حيث يهدف المخطط الذي يسعي الي تحقيقه الي انتقاء المناطق العشوائية القديمه اي آذالة المناطق التي يصعب فيها الحياة وتهجير سكانها الي سكن مناسب وازالة هذه المناطق و تحوياها الي جناين ومنتذهات تجمل المدينة

سكان المناطق العشوائية كنموذج للفئات الأولى بالرعاية

تعتبر مشكلة العشوائيات من المشاكل الهامة التى تعانى منها العديد من الدول النامية كما تعانى منها بعض الدول المتقدمة وإن إختلفت أبعاد المشكلة ووطأتها، ونظراً لتعاظم هذه المشكلة وتداعياتها الخطيرة خلال العقود الثلاثة الماضية فى مصر فقد أصبحت من القضايا الملحة التى تحتاج إلى مواجهة شاملة للحد من إنتشارها ومعالجة آثارها السلبية .

وتعبر التجمعات العشوائية فضلاً عن الانفجار السكانى بها عن اضطراب حقيقى فى خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى الدول التى تعانى منها والخلل فى التخطيط العمرانى حيث ترتبط ظاهرة التجمعات العشوائية بظاهرة التهميش الحضرى والجماعات المهمشة إضافة إلى إعتبارها بؤراً لتفريخ التطرف والجريمة بكل أنواعها[0] (3)

إن انتشار المناطق العشوائية فى معظم محافظات الجمهورية يعكس حجم المشكلة وأسبابها وتداعياتها السلبية التى تؤثر على المجتمع بأسره حيث تعانى هذه المناطق من إرتفاع معدلات الخصوبة وإنخفاض مستويات الدخل وتدهور الظروف السكنية وإرتفاع معدلات البطالة والأمية والتسرب من التعليم وتدهور الأحوال الصحية والتفكك الاجتماعى وشيوع الجريمة وكل أشكال الإنحراف الأخرى كما أنها سبب رئيسى لتدهور الخدمات وتلوث البيئة[4].

وتعتبر المناطق العشوائية من أهم موضوعات الخطاب السياسي في السنوات الخمس الأخيرة، ويتضح ذلك بجلاء من خلال ما تطلعنا به وسائل الأعلام التي تحمل تصريحات السادة المسئولين ومقالات الصحفيين من ضرورة تطوير المناطق العشوائية ، لا سيما بعد أن ثبت في وعي الحكومة وأجهزتها بأن العشوائيات هي مناطق لتفريخ الإرهاب[1].

أولاً: الأسباب التى تؤدى إلى إعاقة الخطط والإجراءات لمواجهة مشكلة إسكان من لا مأوى لهم وتتلخص فى(2) :-

1- غياب سياسات قومية محددة للإسكان بأنواعه المختلفة وكذلك غياب سياسة إقليمية للتنمية وتوزيع السكان.
2- عدم وجود سياسات مالية للتمويل والدعم وكذلك عدم وجود سياسات للاراضى المخصصة داخل المدن وخارجها.

1- قيام الدولة بمسئوليات تنفيذية للتشييد والبناء فى الوقت الذى يجب أن يكون الدور الأساسى هو رسم السياسات العامة على المستوى القومى والإقليمى ومتابعة هذه السياسات وإتاحة الفرصة كاملة للافراد والجمعيات والهيئات للمساهمة فى حل مشكلة الإسكان وتمكينهم من هذا الحل.

2- غياب المخططات الهيكلية للمدن وعدم قيام المحليات بدورها الحقيقى فى مجال التخطيط العمرانى والإسكانى .

3- تشابك المسئوليات بين الوزارات والمحليات فى مجال الإسكان .

4- كثرة وتناقض التشريعات الحالية المتعلقة بالإسكان ذلك لأنها لا تقوم على سياسات قومية محددة وواضحة المعالم للإسكان.

النتائج السلبية المترتبة على ظاهرة العشوائيات[3]:

معاناة هذه المناطق من إرتفاع معدلات الخصوبة وإنخفاض مستويات الدخل وتدهور الظروف السكنية وإرتفاع معدلات البطالة والأمية والتسرب من التعليم وتدهور الأحوال الصحية والتفكك الاجتماعى وشيوع الجريمة وكل أشكال الإنحراف الأخرى.

انخفاض الإنتاج الزراعي: نتيجة معدلات تآكل الأرض الزراعية والمخاطرالمستقبلية حيث أدى زحف المباني والمشروعات والخدمات والاستخدامات غيرالزراعية على الأرض الزراعية إلى فقد مساحات ضخمة من الأراضي الزراعية في مصر بلغت حوالي مليون فدان من الأراضى الزراعية ولهذا فإن حجم النمو العشوائي في القرى أخطر بكثير من النمو العشوائي في المدن . التدهور البيئي الناتج عن الأنشطة التنموية العديدة التي تتم في مناطق النمو العمراني وخاصة الأنشطة الصناعية غير المخططة وآثار ذلك على تدهور الخدمات وتلوث البيئة. المساهمة في انتشار النمط العشوائي في كافة مناحي الحياة فضلاعن صعوبة الظروفالمعيشية وانخفاض إنتاجيه المجتمع وقيمه والخلل في منظومة العمران المصري وآثاره السلبية.

ومن الآثار السلبية أيضاً على انتشار المناطق العشوائية [1]:

الآثار الاجتماعية والبيئية وتشمل: (ضعف الكيان الاجتماعي للأسرة ،انتشار قيم وعادات خاصة، أفتقار ساكنيها للحد الأدنى للرعاية الصحية والاجتماعية، انتشار الأمية، مشكلة تلوث البيئة ،أنتشار مصادر الضوضاء ،السلوك الانحرافي) .

الآثار الاقتصادية (إهدار الطاقات الاقتصادية، العمل في مهن حرفية بسيطة بدخل بسيط، المعيشة في فقر مدقع).

الآثار الصحية (انتشار الامراض والأوبئة، انخفاض مستوى الرقابة من الامراض، انتشار الحشرات والجراثيم المسببة للمرض، أمراض سوء التغذية، الأهمال في المتابعة الصحية) ـ

الآثار السياسية (اتصاف سكانها بالجماعات الرافضة غير المنضبطة، عدم أهتمام أهليها بحركة الأحزاب السياسية لانشغالهم بالبحث عن الرزق).

الآثار على الأمن العام (مراكز لتجميع الهاربين من القانون ،أوكار لاختباء المجرمين والإرهابين ، تسرب الأطفال من المدارس وأحتراف التسول أو السرقة ،مركز لبيع المخدرات وشراءها).

الجهود المبذولة لحل مشكلة المناطق العشوائية [2]:

تتمثل الجهود المبذولة في مجالات وابعاد متعددة يمكن إيجاز بعضها فيمايلى :

- إزالة المناطق العشوائية غير القابلة للتطوير .

إجراء مسح شامل للمناطق العشوائية الواجب تطويرة

الجهود المبذولة من المسئولين في مواجهة مشاكل المناطق العشوائية:

- توحيد قاعدة البيانات والتفرقة بين العشوائيات والمناطق القديمة والأحياء الأثرية .
- إقامة وحدات محلية بكل منطقة عشوائية لتلقي الطلبات ـ
- توصيل خدمة مياة الشرب والصرف الصحي للوحدات السكنية .

جهود وزارة الصحة والإسكان في المساهمة في مواجهة مشاكل المناطق العشوائية :

- استئجار الأماكن الازمة لإقامة وحدات صحية بصفة عاجلة في جميع المناطق العشوائية .

جهود وزارة التموين والتجارة : إقامة سوق نموذجية لخدمة أهالي كل منطقة الإعلان عن استعداد لمنح تراخيص بإقامة مخابز حديثة بشرط توافر السكن الصحي الناسب .

7- جهود عامة للدولة حيث قامت الدولة في عقد التسعينات بمايلي : -

- إزالة عشر مناطق ، وخمس أخرى جاري إزالتها .
- تطوير 268 منطقة .
- إنفاق 381 مليون جنية علي شبكات الكهرباء.
- إنفاق 42742 مليون جنية على رصف الطرق.
- إنفاق 69235 مليون جنية علي النظافه

الرؤية الشخصية :

تولي القيادات السياسية والحكومة المصرية اهتماماً كبيراً برفاهية جميع المصريين ويظهر ذلك الاهتمام جلياً في الخطط القومية والبرامج المختلفة التي تنتهجها الحكومة المصرية ووضع السياسات التي تستهدف التركيز على حقوق المواطن المصري في الحصول على خدمات التعليم، والصحة، والرعاية والمواطنة. و قد أعلن السيد الرئيس مراراً أن هناك حاجة ملحة لمنظومة جديدة للتنمية تضع الإنسان في محور العملية التنموية وتعتبر النمو الاقتصادي وسيلة وليس غاية في حد ذاتها، وتقوم بالحفاظ على فرص للأجيال الحالية والمستقبلية على حد سواء.

وبناء على هذا شهدت القاهرة فعاليات مؤتمر السياسات الاجتماعية المتكاملة لبحث مجموعة من المقترحات الحكومية لمواجهة المشكلات التي تواجه أكثر من 14 مليون مواطن يعيشون بأقل من دولارين في اليوم الواحد ، ويتواجدون في الف قرية مصرية توصف بالقرى الأشد فقراً (الفئات الأولى بالرعاية) والتي تعيش في المناطق العشوائية، بما لديها من نقص في الخدمات الأساسية التي تتطلب سرعة التدخل للحد من الفقر وتحقيق الحماية الاجتماعية لتلك الفئات .

كما يسعي السيد رئيس الجمهوريه الرئيس عبدالفتاح السيسي إلي تحقيق انطلاقة اجتماعية خلال الفترة المقبلة تقوم علي عدد من الركائز من أهمها تطوير مفهوم محدد للفقر وخصائص الفقراء والتوجه نحو اللامركزية في تقديم الخدمات العامة وإرساء مبدأ تمكين الفئات المهمشة من خلال سياسات واضحة تضمن وصولهم لهذه الاستفادة وتطبيق مفهوم الاستهداف الجغرافي من خلال تبني برامج للرعاية الاجتماعية موجهة لمناطق محددة ترتفع فيها مؤشرات الفقر ومساندة تنفيذ برنامج تمكين الأسر الأولي بالرعاية .

ومع هذا فإن تطبيق السياسات الاجتماعية الجديدة سوف يتطلب مراجعة للبرامج والسياسات الاجتماعية بهدف إعداد برنامج تفصيلي يوضح الرؤية الجديدة للسياسات الاجتماعية إلى برامج محددة ذات إطار زمني تستلزم الاتفاق على التوجه الجديد للسياسات الاجتماعية المتكاملة بحيث يساند هذه الرؤية اتفاق ودعم سياسي و مجتمعي واضح.

ومن الملاحظ أن تلك السياسات والتطورات المنشودة تظل حبراً علي ورق ، وتتصف بعدم الوضوح وعدم التنفيذ علي أرض الواقع ، وأن خطط الحكومة المصرية في مواجهة الفقر وتحقيق الحماية للفئات الأولى بالرعاية تشكل عاقبة أمام التنفيذ بسبب غياب المشاركة المجتمعية وعدم مشاركة منظمات المجتمع المدني في وضع السياسات الاجتماعية المتكاملة ، حيث يتضح أن معظم الحاضرين في مؤتمر السياسات الاجتماعية المتكاملة هم من المسئولين الحكوميين والوزراء والحزب الوطني الحاكم ، وهذا يعنى انفراد الحكومة بمواجهة مشكلات الفقر مما يؤدي إلي زيادة حدة الفقر .

وبناء على ذلك فأن السياسة الاجتماعية تتصف بفقدانها لروح العمل المتكامل مع بقية السياسات التنموية وفقدانها للوحدة الموضوعية وهذه السياسة خلت من عناصر مهمة مثل التعليم والصحة والسياسة السكانية وسياسات التشغيل والرعاية الاجتماعية والتأهيل الاجتماعي للفئات المهمشة، وتحقيق الحماية الاجتماعية ومكافحة الفقر واتجاهات عمل منظمات المجتمع المدني في مشاركة

الحكومة في وضع وتنفيذ السياسات الاجتماعية.

لذلك السياسة الاجتماعية لا تعكس طموحات واحتياجات تنمية الوطن وتحسين وتطوير أوضاع فئاته المحرومة وشرائحه الاجتماعية، وهي ليست اكثر من برنامج دعائي يتضمن مجموعة من الشعارات والهتافات السياسية الصارخة والفارغة، وهي سياسة يمكن ان تصلح لأي شيء وكل شيء إلا أن تكون اجتماعية انسانية تختص بحقوق واحتياجات وطموحات الفئات الأولى بالرعاية .

وهذا يدل على أن السياسة الاجتماعية المتكاملة ليست نابعة من خصوصية المجتمع المصري ولكنها عبارة عن مخطط وضعه البنك الدولي وتم تنفيذه في دولة المكسيك والبرازيل وتم أتفاق الجانبين (الحكومة المصرية والبنك الدولي) على ضرورة التوصل إلى صياغة مناسبة للإصلاح بما يتفق مع أوضاع الفقراء في مصر والجهود المبذولة لرفع مستوى المعيشة بشكل أكبر وهذه الجهود ركزت على الجوانب الأقتصادية على حساب الجوانب الاجتماعية ولم تراعي التشابك والتداخل بين مشكلات المجتمع المصري الفقير، مما يعمل على عدم توفير الحماية الاجتماعية للفئات الفقيرة .

تأتى السياسات الحكومية لمواجهة الفقر والتى ماهى إلا جزء مكمل للسياسات التى تسببت فى أنتشار المناطق العشوائية وزيادة حدة الفقر بها ، بحيث تهدف السياسة الحكومية إلى حل مشكلة الفقر وتنمية المناطق العشوائية ولكنها تضر بالجزء الأعظم من السكان والمتمثل فى الفئات المحدودة الدخل ، أما تمكين الفقراء لصالح الدفاع عن أنفسهم فينبغى أن ينطلق من منظور مغاير ينظر إلى جوهر القضية والأسباب الأساسية الكامنة وراء تواصل عملية الإفقار مما يستوجب السعى إلى التأثير فى السياسات الاقتصادية والاجتماعية من جهة ، وإلى تعظيم قدرة الفقراء على الدفاع عن أنفسهم من ناحية أخرى .

وقد أدى انسحاب الدولة بشكل كامل من مجال إنتاج المساكن المدعمة، وتفويض القطاع الخاص والذي تحول إلى الإنتاج الرأسمالى الموسع فى شكل أحياء متكاملة، وأبراج. وهى وحدات باهظة التكلفة أسعارها لا تتناسب إلا مع القلة فى قمة المجتمع ، بسبب الارتفاع الباهظ فى أسعار أراضى البناء داخل الكتلة العمرانية وارتفاع مماثل فى أسعار الوحدات السكنية. مع ذلك أصدرت الحكومة قانوناً خاصاً بتنظيم العلاقات الايجارية فى العقارات يقضى بتحرير القيمة الايجارية التي اتجهت للارتفاع الشديد وتحديد مدة العقود. وأدى هذا كله إلى أزمة متفاقمة فى الإسكان مما أدى إلى زيادة رقعة المناطق العشوائية.

ويأخذ على منهج التعامل مع قضية الفقر والتهميش فى المجتمع المصرى وهو منهج التقليل من الأعراض الجانبية لدعم وإنجاح سياسات التكيف ، ويمكن الإشارة إلى أن ما يعتبره المستفيدون من سياسات التكيف ، وهم أصحاب رأس المال العالمى ورأس المال المحلى المرتبط بهم - مجرد أعراض جانبية أو ثانوية، يعتبره المضارون من تلك السياسات – وهم الغالبية العظمى من السكان فى مصر(الفقراء) - عوامل مهددة لظروف معيشتهم وحياتهم .

وبناء على ذلك يجب التعامل مع مشكلة الفقر باعتبارها مشكلة اقتصادية إجتماعية في المقام الأول تتطلب البحث عن سياسات متكاملة اقتصاديا واجتماعيا وعدم التعامل معها من المنظور الانساني فقط ، وضروة اشراك مؤسسات المجتمع المدنى والمواطنين في مواجهة

مشكلة الفقر بالمناطق العشوائية. من خلال تحرير عقد إجتماعي جديد يمد الجسور بين المواطن والدولة وينظم العلاقة بينهما من خلال تدعيم الثقة المؤسسة على الإحترام المتبادل الذي يؤكده اهتمام الدولة بالمواطن وهمومه ومشكلاته .

المراجع

(١) غاده محمد ريحان حسين : عمليات الارتقاء بالمناطق العشوائية في فاعلية تنفيذ المخططات رساله ماجستير غير منشورة، كلية الهندسة ، جامعة القاهره ، بدون سنه نشر ،ص 49.

(١) جمال شحاته حبيب : قضايا وبحوث واتجاهات حديثه في تعليم وممارسة الخدمة الاجتماعيه ،الاسكندريه ، المكتب الجامعي الحديث، ٢٠١٠، ص ٢٩٣.

(١) عبدالله نجيب ، صلاح محمد عبد الحميد: ثقافة العشوائيات ، القاهره، مؤسسه طه ، 2003، ص 2

(١) -بارنز جارنوتييه ، ترجمه المعهد العربي لأنماء المدن : ظاهرة السكن العشرات في لبنان العالم التالت است بلد المعهد العربي لانماء المدن ،١٩٩٣، ص ٧٣.

(١) حسن متولي : صحة البيئة في العشوائيات بالاسكندرية ، المؤتمر السادس للطب والقانون ،١٩٩٨، ص ٢٣٣.

(1) عبد المحسن براده : الجوانب الإيجابية في عمليات النمو العشوائي ، القاهرة ،2002 .
(2) إبراهيم أحمد عزالدين : مرجع سبق ذكرة ، ص 66.
(١)http://shere26queek,own0.com
(١) http: //forum. Egypt.com
(١) حارث على حسن : العشوائيات دراسة سوسيوانثروبولوجية في الاقتصاد الاجتماعي المكانى، عمان، دار غيداء للنشر والتوزيع ،٢٠١١ ، ص 66:ص٧٠. ٢-
(١) محمد عباس ابراهيم : التنميه والعشوائيات الحضارية ، الاسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، ٢٠٠٠، ص 164.
(١) محمد أحمد خليل الحمزاوى: إدارة تنمية المجتمعات المحلية المختلفة من منظور التخطيط القومي والمحلي. دراسة استطلاعية مطبقة على أجهزة التخطيط المحلى بمحافظة الغربية: بحث مقدم إلى مؤتمر الخدمة الاجتماعية في مواجهة المشكلات والظواهر الاجتماعية - كلية الخدمة الاجتماعية - جامعة حلوان، 2000م،ص 469
(١) صديقة عبد الله الشكور: الارتفاع بالإسكان غير الرسمي في المناطق العشوائية عن طريق تطبيق نظريات التصميم الداخلي والتصميم الفراغي لتحقيق السلام الاجتماعي - المؤتمر العلمي الخامس عشر - كلية الخدمة الاجتماعية- جامعة حلوان، 2002م، ص440
(١) حسن متولى: صحة البيئة في العشوائيات بالإسكندرية - المؤتمر السنوي للجمعية المصرية للطب والقانون العشوائيات، المعهد العالى للصحة العامة، 24-26 مارس 1998، ص 233.
(5) Cairo Papers in social Science Informal Communities in Cairo Basis of a typology bylind a oldhem . volums 10 , Monograph 4 , winter 1998 , p85.
(١) مريم أحمد مصطفى: الخصائص الاجتماعية والثقافية للمناطق العشوائية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1997م، ص 26.
(١) نبيلة هدايت و إيمان درويش: العشوائيات والتنمية المؤتمر السنوي للجمعية المصرية للطب و القانون "العشوائيات"، المعهد العالى للصحة العامتى مارس 1998م ، ص 279.
(١) سامي عبد السميع نور الدين: تعليم المرأة في العشوائيات، مؤتمر الإستراتيجية المستقبلية للمرأة في العشوائيات، ج.م.ع، وزارة الشئون الاجتماعية، يونيو 1999م، ص166.
(١) على الصاوي : العشوائيات ونماذج التنمية ، القاهرة ، مركز دراسات وبحوث الدول النامية ، ١٩٩٩،ص٢٧
(١) على الصاوى : قضايا التنمية : العشوائيات ونماذج التنمية – مركز دراسات وبحوث الدول النامية – جامعة القاهرة – 1996 ، ص 27
(١) المجالس القومية المتخصصة: المجلس القومى للخدمات والتنمية الاجتماعية الإسكان العشوائي والهامشي وإسكان المقابر، التقرير رقم 12 ، 1992م، ص 127
(١) وفاء هانم محمد مصطفى الصادى: اتجاهات سكان المناطق الحضرية المتخلفة نحو مجتمعهم. دراسة ميدانية مطبقة بمنطقة عزبة الوالدة بحلوان، المؤتمر العلمي التاسع - كلية الخدمة الاجتماعية - جامعة حلوان، مارس 1996م، ص 931.
(١) صالح خليل الصقور : الهجرة الدخلية ، مرجع سبق ذكرة ، ص٢٠٠: ص 241
(١) على الصاوى : قضايا التنمية : امرجع سبق ذكره ، ص 71.

(١) احمد عبد الونيس ، سمير محمد عبد الوهاب : تطوير المناطق العشوائية والتنمية ، مرجع سبق ذكرة ، ص ٢٠٩:ص٢١٠.
(١) فتحى محمد مصيلحى : العمران العشوائى في مصر / مرجع سبق ذكره ، ص 31.
(١) طارق سعد رجب : العشوائيات والتدهور العمرانى بالاسكندرية ، المؤتمر السنوى السادس عشر القاهرة ، الجمعية المصرية للطب والقانون ، 19980 ، ص 94.
(١) طلعت مصطفى السروجي : التنمية الاجتماعية من الحداثة الى العولمة ، الاسكندريه ، المكتب الجامعي الحديث، ٢٠٠٩، ص ٩.

(١) على خليفه الكوارى : تنميه للضياع ام ضياغ لفرص التنمية ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٩٩، ص٢٩٠.

(١) جهينه سلطان العيسى واخرون: علم اجتماع التنمية ، دمشق ، الأهالي للنشر والتوزيع ،١٩٩٩، ص 44: 45.

(١) محمد غانم الرميحى : معوقات التنمية الاجتماعية والاقتصادية في مجتمعات الخليج العربي المعاصر، بيروت، دار الجديد ،ط1، ١٩٩٥، ص ١١.

(١) حسن عبد الحميد احمد : التنمية ، الاسكندرية ، مؤسسة شباب الجامعه ، ٢٠٠٩، ص٢٢٠.

(١) فؤاد حيد : التنمية والتخلف في العالم العربي ، بيروت ، دار الفكر العربي ، ١٩٩٠، ص٨١.

(١) احمد منير سليمان : الاسكان والتنمية المستديمة في الدول النامية، بيروت ، دار الرئد الجامعية ،١٩٩٩، ص ٢١٩:ص ٢١٨.

(١) بدريه شوقي عبد الوهاب وأخرون : البنية الاقتصادية والاجتماعية لسكان المناطق العشوائية ، أسيوط ، مركز دراسات المستقبل ، ١٩٩٨، ص ٦٢ :ص43.

(١) هشام محمود الاقداحى :مشكلات التنمية والتخطيط في المجتمعات الجديدة والمستحدثة، الاسكندريه، مؤسسة شباب الجامعة، ٢٠١٠، ص ٣٠٨: ص ٣١١.

(١) ـــــــــــــ : مشكلات التنمية والتخطيط في المجتمعات الجديدة والمستحدثة، مرجع سبق ذكرة ، ص ٣٠٨.

(١) احمد منير سليمان : الاسكان والتنمية ، مرجع سبق ذكره ، ص٢٢٩.

(١) هناء الجوهري : التراث والتغير الاجتماعي ، مرجع سبق استخدامه ، ص ١٣٠ : ص ١٣.

(١) أماني مسعود الحديني : المهمشون والسياسة في مصر ، القاهرة ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام ،١٩٩٩، ص١١٥ص ١١٩.

(١) عبدالحكيم احمد محمد : الدور المتوقع للمؤسسات الأهلية والحكومية في تنمية المناطق العشوائية ، المؤتمر العلمي الرابع عشر ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان ، المجلد الرابع ،٢٠٠١، ص١٧٨.

(١) -محمد عباس ابراهيم : التنمية والعشوائيات الحضرية ، الاسكندرية ، دار المعرفه الجامعية ،٢٠٠٠، ص 254:ص255.

(١) أنور عطية العدل : التخطيط للتقدم الاجتماعي، مرجع سبق ذكره، ص ٥٠.

(١) طلعت مصطفي السروجي: التنمية الاجتماعية من الحداثة إلي العولمة، الشروق للطباعة، القاهرة، ٢٠٠٧.

(١) على الصاوى : مرجع سبق ذكره .

(١) أحمد وهيان: التخلف السياسي وغايات التنمية ، الدار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية ،٢٠٠٠؛ص39.

(١) سعد بن مرزوق العتيبي: القيادة التحويلية والتمكينة ودورها في تحقيق التمكين النفسي للعاملين في بيئة الأعمال العربية في ظل التحديات المعاصرة، ملتقي القائد الاداري في بناء وتمكين الصف الثاني من القيادات، تونس ،٢٠٠٩، ص ١٠٢.

(١) هبة حندوسة :تحليل الموقف " التحديات التنموية الرئيسية التي تواجه مصر "، البرنامج الإنمائي للامم المتحدة، القاهرة ،٢٠١٠.

(١) عبد العزيز عبد الله مختار : طرق البحث للخدمة الاجتماعية، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٠،ص٢٩٣.

(١) على عبد الوهاب ، سعيد يس عامر: محاسبة الموارد البشرية، الرياض، دار المريخ للنشر، 1989، ص ٢١.

(١) أماني قنديل: تنمية الموارد البشرية والقدرات التنظيمية للجمعيات الأهلية الغريبة "دراسة لواقع مستقبل تدريب الجمعيات الأهلية في العالم العربي، لجنة المتابعة لمؤتمر التنظيمات الأهلية العربية، القاهرة، ١٩٩٧ ،ص ١٠٣.

(١) Ellen Van Velsor; developing organizational capacity for leadership in context of complex challenge, The George Washington university, Washington, 2004, P98

(1)David N. Jones, Neil Thompson; management in social work, palgrave, London, Third edition, 2006, p.85.

(١) منال فاروق : سياسات المنظمات الأهلية في تمكين المراءة، بحث منشور في المؤتمر العلمي السنوي الثاني عشر " الخدمة الاجتماعية ومنظمات المجتمع المدني "، جامعة القاهرة، فرع الفيوم، كلية الخدمة الاجتماعية،٣ - ٢ مايو ٢٠٠١، ج ٣، ص ١٩٠٩.
(١) محمد فلاق، قدور بن ناقلة : أثر التمكين الاداري في ابداع الموظفين " دراسة حالة لمجموعة الاتصالات الأردنية، رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية العمارة والتخطيط، جامعة الملك سعود،٢٠٠٨.
(١) انجاح القاضي: ابعاد التمكين الاداري لدي القادة التربويين في الجامعات الحكومية في اقليم الشمال وعلاقته التدريب الإداري، رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية التربية ، جامعة اليرموك، ٢٠٠٨، ص 345.
(١) احمد شفيق السكري : قاموس الخدمة الاجتماعية والخدمات الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠١، ص 55.
(١) ماهر ابو المعاطي: الاتجاهات الحديثة في التنمية الشاملة "معالجة دولية وعالمية ومحلية لقضايا التنمية"، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية ، ٢٠١٢، ص ٢٩٠.
(١) أحمد شفيق السكري، عوني محمود قنصوه: دراسة مشكلات واحتياجات الأحياء ذات الأولوية في التنمية بمدينة الفيوم، بحث منشور في المؤتمر العلمي السابع" البعد الاجتماعي في سياسات التنمية"، جامعة القاهرة، فرع الفيوم، كلية الخدمة الاجتماعية، ١١-١٣ مايو 1994، المجلد الأول ،ص ٢٧٩.
(١) عبد العزيز عبد الله مختار: طرق البحث في الخدمة الاجتماعية، مرجع سبق ذكره ،ص ٥٣,١٨٢.
(١) طلعت مصطفي السروجي: تمكين الفقراء " استراتيجيات بديلة"، مرجع سبق ذكره، ص 252
(١) عبد العزيز عبد الله مختار: التخطيط لتنمية المجتمع، مرجع سبق ذكره ، ص 185
(١) محمود محمد محمود، احمد عبد الفتاح ناجي : مرجع سبق ذكره، ص ١٢٨.
(١) محمد عبد الفتاح محمد : تنمية المجتمعات المحلية من منظور الخدمة الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ٢٠٠٨، ص ص ٨١
(١) محمود محمد محمود، احمد عبد الفتاح ناجي : مرجع سبق ذكره، ص ١٢٨.
(١) محمد عبد الفتاح محمد : تنمية المجتمعات المحلية من منظور الخدمة الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، ٢٠٠٦، ص 69.
(١) عبد العزيز عبد الله مختار: التخطيط لتنمية المجتمع، مرجع سبق ذكره، ص ٢٦٣.
(١) الفاروق إبراهيم يوسف بسيوني: التخطيط الاجتماعي، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، ١٩٨٥، ص١٣٧.
(١) عبدالعزيز عبدالله مختار : التخطيط لتنمية المجتمع ، مرجع سبق ذكره ، ص 243.
(١) محمود محمد محمود ، احد عبد الفتاح ناجى ، مرجع سبق ذكره ، ص 128.
(١) أحمد مجدى حجازى : فقراء مصر دراسة ميدانية لحياة بعض فقراء الريف والحضر ، في ابتسام علام ، واخرون : الصحة والبيئة – دراسات اجتماعية وأنثروبولوجية ، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية ، جامعة القاهرة – كلية الآداب ، القاهرة ، 2001 ، ص 405 .
(2) محمود عرفان : العلاقة بين الممارسة المهنية والخدمة الاجتماعية لتنمية المساعدة الذاتية لسكان المجتمعات العشوائية ، رسالة دكتوراة غير منشورة ، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة القاهرة، فرع الفيوم ، 1996 .
(1) نهله عبدالرحيم عبدالرحمن : الأثار الاجتماعية لتخصيصية خدمات الرعاية الاجتماعية على إشباع حاجات الفقراء ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة القاهرة – فرع الفيوم ، كلية الخدمة الاجتماعية ، 1998.
(1) سالم توفيق النجفي : الفقر في البلدان العربية وآليات أنتاجه ، مجلة بحوث أقتصادية عربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد 38، 2007.
(2) محمد عبدالشفيع عيسى : دور شبكات الأمان في الحماية الاجتماعية للفقراء في الدول العربية ، بحث منشورفي مجلة شئون عربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، القاهرة ، العدد 130، 2007.
(١) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء : مرجع سبق ذكرة .
(١) أمينة جاد : المناطق العشوائية في مصر – الأزمة وطرق المواجهه ، القاهرة ، 2008.
(3) فاروق العادلي : الفقر وثقافتة والخصائص المجتمعية لسكان العشوائيات ، في ابتسام علام واخرون : الصحة والبيئة ، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية ، جامعة القاهرة ، 2001 ، ص 297.
Http: // shere 26queen , owo0.com(١) .

(١)http://www.egynews.com

(1) إبراهيم أحمد عز الدين : مرجع سبق ذكرة ، ص 74.

(١) عبد الخالق محمد عفيفى ، وآخرون : الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية للمناطق العشوائية ودور الخدمة الاجتماعية فى إشباعها ، بحث منشور في مجلة القاهرة للخدمة الإجتماعية ، العدد الخامس عشر ، ج1 ، 2003 ، ص ص 236 – 237 .